دعوى الاستغناء بالقوانين الكونية عن وجود الخالق

- عرض ونقض -

The Claim That Universal Laws Make the Existence of a Creator Superfluous: A Presentation and Refutation

م.م. عبدالخالق خالد ياسين حمد

Assistant teacher Abdulkhaleq Khaled Yassin Hamad

علم الكلام – عقيدة

The science of speech - doctrine

جامعة سامراء – كلية العلوم الإسلامية – قسم العقيدة والفكر الإسلامي

University of Samarra - Faculty of Islamic Sciences - Department of Islamic Faith and Thought

abdulkhaleq.k.y@uosamarra.edu.iq

الكلمات المفتاحية: القوانين الكونية – الإلحاد المعاصر – السببية – العقيدة الإسلامية – وجود الخالق

Keywords: Cosmic laws - Contemporary atheism - Causality - Islamic creed - Existence of the Creator

المُلخص

يتناول هذا البحث قضية عقدية معاصرة بالغة الأهمية، وهي دعوى: "الاستغناء بالقوانين الكونية عن وجود الخالق"، وتصنف هذه الدعوى بأنها المرتكز الأساس للأطروحات الإلحادية –حديثًا وقديمًا– والتي تدور حول دعوى إنكار الخالق وبين من يفسر الوجود بتفسير مادي طبيعي وبين من يسفره بتفسير اللاأدري وغيرهم، ويعرض البحث هذه الدعوى من خلال أقوال متبنيها والقائلين بها وبيان مراحل تكوينها عبر آراءهم، وبيان أصلها من منظور فلسفي وفيزيائي، ثم نقضها بمنهجية عقلية وشرعية رصينة.

يعتمد البحث في دراسته على المنهج التحليلي النقدي، ويخرج بخلاصة ونتائج عديدة منها: أن هذه القوانين بالرغم من دقتها فهي وصفية لعمل الكون ولا تعتبر علة لوجوده وتدبير أموره، وأن هذه القوانين هي مفسرة عير منتجة، فتأخذ الجانب النظري لا العملي في حركة وتدبير الكون، ولما كانت القوانين وصفية مفسرة لهذا الكون؛ توصلنا بالطريق العقلي والمنطقي لوجود موجد ومشرع لهذه القوانين، وهو الله تعالى الخالق المبدئ المعيد.

Abstract

This study addresses a contemporary doctrinal issue of great importance, namely the claim that: “The sufficiency of universal laws to explain the existence of the Creator.” This claim is classified as the fundamental basis of atheistic theories—both modern and ancient—which revolve around the denial of the Creator, ranging from those who explain existence through a naturalistic materialist interpretation to those who interpret it through agnosticism and others,The study examines this claim through the statements of its proponents and those who espouse it outlining the stages of its development through their views, and elucidating its origins from philosophical and physical perspectives, before refuting it with a sound rational and legal methodology.

The study relies on a critical analytical approach and arrives at numerous conclusions and findings, including: that these laws, despite their precision, are merely descriptive of the universe’s functioning and do not constitute a cause for its existence or the management of its affairs; and that these laws are explanatory but not productive, addressing the theoretical rather than the practical aspects of the universe’s movement and management. Since these laws are descriptive and explanatory of the universe, we arrive, through rational and logical reasoning, at the existence of a Creator and Legislator of these laws, namely Allah, the Exalted, the Creator, the Originator, and the Restorer.

مقدمة:

الحمد لله الذي أبدع في خلقه الأكوان، والصلاة والسلام على نبينا ورسولنا العدنان ﷺ، وعلى آله الطاهرين أهل التقى والعرفان، وعلى أصحابه تيجان الدعوة الفرسان، وعلى تابعيهم بإحسان.

أما بعد:

يُعد الإيمان من مباحث العقيدة الإسلامية، وهو المحور الأساس والمنطلق الجوهري الذي يرتكز عليه المسلم في تفسيره للوجود، ومنه يتفرع ليمتثل للأوامر والنواهي الدينية؛ فهو الأساس المتين لكل ما يتلوه من بناء تشريعي وأخلاقي، ولما كانت العقيدة هي الركيزة الكبرى، استوجب أن تقوم على أركان راسخة من اليقين الإيماني المؤيد بالحجة العقلية والمنطق الحقيقي، ليشكل ذلك بمجموعهِ النموذج السوي لشخصية المسلم المعاصر.

لقد واجه المسلم منذ بزوغ فجر النبوة وحتى يومنا هذا تيارات فكرية متلاحقة، قديمة ومعاصرة، نصبت العداء للفكر الإسلامي وبثت التشكيك في اعتقاداته وايمانه، وحاولت تقويضه وكبح انتشاره في بلدانهم، والمفارقة الملحوظة أن هذا العالم يغصُّ بملل وعبادات وثنية تعبد الجماد والحيوان والشجر، ومع ذلك لا تُستَهدَفُ بالنقد والجدال، بل يُوجهُ الثقل الأكبر لمحاربة الإسلام والتشكيك في أهم ثوابته، وعلى رأسها (وجود الله تعالى)، الخالق لهذا الكون بجمالهِ وإتقانهِ والمدبرُ لشؤونهِ بحكمتهِ.

وإن المتابع للظاهرة الإلحادية يجد أن محاربة الإسلام صارت متنفساً رئيساً للملحد، فبمجرد تبنيه للفكر الإلحادي ينصرف كلياً لمهاجمة الإسلام دون غيره من الملل والنحل، وهو ما يعكس انطباعاً نفسياً عميقاً يُدرِكُ من خلاله الخصمُ أن الإسلامَ هو الدين الوحيد الذي يمتلك الأصل المتين والحجة القوية؛ أما ما سواه من النحل فقد سقط الجدال فيها لفرط ما تحويه من مغالطات منطقية وفكرية ظاهرة، وبسقوط تلك الملل، يبقى الإسلام بمعتقده الصافي عن (وجود الخالق) هو الهدف الأول لهم، حيث يحاربه الملاحدة تارة بالهجوم المباشر، وتارة أخرى عبر وسائل تؤدي إلى إنكار الخالق بالنتيجة،.

وينظم تحت عنوان الملحد فئات عديدة؛ كفيزيائيين وفلاسفة ومضطربون فكرياً وغيرهم؛ فيخدمون هذا التيار بما في ايديهم من تخصصات يصيرونها إلى الوصول إلى تفسير الكون وفق متبنياتهم الفكرية السابقة، فمنهم من يفسره بالتفسير الطبيعي، ومنهم من يفسره بتفسير الأدري، ومنهم بالصدفة لعشوائية، ومنهم بالعدمية الفيزيائية، ومنهم بتأليهِ القوانين، متهربين بتنوع توجهاتهم الفكرية من أن يعتقدوا بوجود الخالق، وفارين من أن يؤمنوا بالرسل بما يظهروه لهم من خوارق العادات (المعجزات) احتراماً لعقولهم وتقديرًا لها؛ حتى يتحققوا من غاية وجودهم وخلقهم فيكونون كما أرادهم الله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [سورة البقرة: من الآية30]. ولا يعيشوا في الأرض كالأنعام.

وعلى أساس ذلك كانت لهم متبنيات كثيرة منها: دعوى الاستغناء بالقوانين الكونية عن الخالق سبحانه، والزعم بأنها المرتكز الأساس في إيجاد الكون وتسييره، وأنها البديل المستغني بذاته عنه تعالى، فأمام هذه التحديات، ما زال المسلم يواجه شتى التيارات الفكرية متسلحاً بالمعرفة والمنطق، متوجاً باليقين الإيماني، ومصدقاً برسالات الأنبياء والرسل -عليهم الصلاة والسلام- ومن أجل تعزيز الدفاعات الفكرية في مواجهة الشبهات المعاصرة، استلزم الأمر صياغة هذا البحث الموسوم تحت عنوان: **(دعوى الاستغناء بالقوانين الكونية عن وجود الخالق - عرض ونقض).**

إشكالية البحث:

هل القوانين الكونية ذاتية الوجود والتدبير وهي منتجة؟ أم هي مجرد وصف لانتظام سنن الله تعالى في خلقه؟ ولماذا خرجت القوانين الكونية من كونها (وصفًا) إلى كونها (بديلاً) عن وجود الخالق عند الملاحدة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

1. قبول دعوة للرد على التحديات العقدية المعاصرة التي يطرحها الملاحدة في اتخاذهم لقوانين الفيزياء غطاءً لنفي وجود الخالق المبدئ المعيد.
2. الرد على منكري وجود الخالق بشكل عام من خلال تناول هذه الدعوة بالعرض والنقض.
3. الحاجة العلمية والمنطقية لبيان الفرق الجوهري للقوانين الكونية بين وصفه (وصفاً للانتظام) وبين وصفه (الموجد وأنه علة الوجود) وإعطاء رد منطقي وشرعي.
4. اظهار القصور المنهجي لمتبني هذه الدعوى بتشخيصها إجابة لأسئلة فكرية لم يجدوا لها حلاً منطقياً وفكرياً في وسيلة للهروب.
5. ندرة البحوث التخصصية التي تجمع بين أصول الدين وبين المستجدات الالحادية.
6. تعزيز اليقين والإيمان من خلال تقديم مادة علمية تساعد على مواجهة الدعاوى الباطلة.

خطة البحث:

اقتضت خطة البحث أن تكون كالتالي:

المبحث الأول: نشأة الفكرة والقائلين بها.

المطلب الأول: جذورها قديمًا والقائلين بها.

المطلب الثاني: الدعوى حديثًا والقائلين بها.

المبحث الثاني: نقض الدعوى.

تمهيد: مفهوم الإسلام للقوانين الكونية.

المطلب الأول: دليل الخلق.

المطلب الثاني: البرهان العلمي.

المطلب الثالث: قصور القوانين الكونية وافتقارها إلى مشرّع.

- الخاتمة والاستنتاجات

- المصادر والمراجع

المبحث الأول:

نشأة الفكرة وأبرز القائلين بها

المطلب الأول: جذورها قديمًا والقائلين بها

إن فكرة الاستغناء بالقوانين الكونية عن وجود الخالق لا تعد فكرة مولودةً جراء نتاج علمي وفكري توصل له عالم أو فيلسوف أو مفكر، بل هي عبارة عن حصيلة فكرية وفلسفية طويلة مرت بمراحل زمنية عديدة حتى وصلت إلى صورتها المعاصرة.

لكن لهذه الفكرة جذوراً يمكننا تتبعها بشكل سريع، ونعطي تصورا كاملاً البذرة الأولى التي بذرت حتى صارت هذه الفكرة بهذا الإطار الذي نعرفه الآن، ويجدر بنا أن نذكر بأن القوانين الفيزيائية الوحيدة التي عرفها القدماء –بحسب قولهم– هي قوانين ثلاثة، وقد ذكرها بشكل تفصيلي أرشميدس (287–212ق.م) الذي يصنف من أبرز علماء الفيزياء في العصر القديم (هوكينغ وملودينوف، 2013، ص ص. 28–29).

1. ديمقراطيس (460–370ق.م):

بدأت عند ديمقراطيس الذي نشأ في المستعمرة الأيونية بشمال اليونان عندما فكر بشكل دقيق بما يحدث عند تجزئة الشيء إلى أجزاء وقطع، وأخذ يجادل بهذه الفكرة وعدمية إمكانية الاستمرار بعملية التجزئة والتقطيع بشكل لا نهائي، فجعل افتراضات بديلة عن ذلك؛ بأن كل شيء حتى الكائنات الحية قد صُنِعَت من جسيمات أساسية لا تقبل أن تُصَيّر إلى قطع أو تُكَسَر إلى أجزاء، وقد سميت هذه الجسيمات المتناهية بالذرات وهي وصف معناه غير قابل للتقطيع حسب اللغة اليونانية، فجعل ديمقراطيس اعتقاده أن جميع الظواهر المادية هي نتاج تصادم تلك الذرات، وهذا على وفق الرؤية التي يطلق عليها المذهب الذري وان الذرات كلها تطوف حول نفسها في الفراغ، وأن طوفانها هذا سيظل في تحرك بشكل لانهائي ويطلق اليوم على هذه الفكرة بقانون القصور الذاتي (هوكينغ وملودينوف، 2013، ص ص. 29–30).

فنعرف من هذا الكلام أنه لم يعتمد في تسيير حركة الكون بأجزائه وكلياته على وجود إله قائم بها، وإنما نسب ذلك إلى مفهومه للذرات.

2. أبيقور (341–270 ق.م):

طرح أبيقور رئياً أثار قلق بعض الفلاسفة اليونانيين، إذ يقول: من الأحسن أن نتبع خرافات الآلهة على أن نكون عبيدًا للمصير الذي يقول به الفلاسفة الطبيعيون (هوكينغ وملودينوف، 2013، ص. 31).

يذهب أبيقور إلى نفي أي أثر غيبي في هذا العالم، حاصراً الوجود في ثلاثة عناصر هي: الذر، والفراغ، والمصادفة، ويرى أن البحث الإنساني في ملكوت الكون لن ينتهي إلى العثور على أي أثر للآلهة، مما يجعل وجودهم عديم الفائدة عملياً؛ إذ إن بقاء اجتماعات الذرات أو تلاشيها مرهون بقابليتها الذاتية للبقاء، فمتى فُقدت تلك القابلية لظرف ما، وقع التحلل والتفكك مباشرة، وعلى هذا الأساس، لا يمثل عالمنا في المنظور الأبيقوري سوى ائتلاف متين استمر بفعل النجاح الذي حالفه، معتبراً أن النظام المشاهد في بعض الكائنات ليس له علة سوى التلاشي التلقائي لعدم النظام من تلك الأشياء، ويؤكد أبيقور أن سبر أغوار الطبيعة وتتبع خواص الأجسام ومسار التاريخ البشري لا يقود إلى الاعتقاد بالآلهة كسبب للوجود، بل لا يثبت وجود أي صلة تربطهم بالإنسان، وهي المبادئ التي تجعل من النزعة الإلحادية سمةً صريحة وجلية في أطروحات هذه المدرسة (عويضة، 1994، ص. 35).

يُعلق ستيفن هوكينج على أطروحات أبيقور حول الطبيعة بوصفها مجرد تخمينات وتبصرات، معتبراً أن أفكار اليونانيين القدماء تفتقر إلى الكفاية العلمية بمقاييس العصر الحديث، ويُرجع هوكينج هذا القصور إلى سبب جوهري يتمثل في عدم ابتكارهم للمنهج العلمي، مما حال دون تطوير تلك النظريات وتوثيقها عبر التحقق التجريبي الذي يمنح الأفكار صبغتها العلمية الرصينة (هوكينغ وملودينوف، 2013، ص. 31).

3. يوهانز كيبلر (1571م–1630م):

وبنهاية القرن السادس عشر ظهر عالم الفلك الألماني يوهانز كيبلر (1571–1630) بدعوى أن الكواكب لديها عقول تدرك بها، وهي تسير بشكل واعٍ خلف قوانين الحركة التي تدركها بعقولها، إلا أن كيبلر لم يُحسب على فريق الملحدين؛ نظراً لاعتقاده بأن هذه القوانين هي في الأصل من صنع الله تعالى (هوكينغ وملودينوف، 2013، ص ص. 33، 40).

4. ديكارت (1596م–1650م):

وتستمر الإنتاجات الفكرية للفلاسفة حتى تتنوع وتتعاظم، فيحدث الجدال والنقاش والطرح بدون قيود، ويُعدُّ ديكارت في نظر الطبيعيين المعاصرين، الواضع الأول لمفهوم قوانين الطبيعة بصورتها الصارمة والصريحة؛ حيث يتلخص معتقده في أن الإله هو من رتب هذه القوانين الكونية، إلا أنه يرى أن الإله لم يملك خياراً في صياغتها، كما أنها غير قابلة للتبديل أو التعديل لكونها انعكاساً لطبيعة الإله، ويذهب إلى أن الدور الإلهي انحصر في لحظة الخلق الأولى،

فبمجرد أن أوجد العالم، تركه وشأنه تماماً ليدير نفسه وفق تلك القوانين (هوكينغ وملودينوف، 2013، ص ص. 36–37).

وقد استمر هذا التصور في الفكر العلمي والفلسفي الحديث، حيث يقترب بعض العلماء المعاصرين من تبنّي نموذج مشابه، إذ يرى بول ديفز أن مصمّم القوانين الكونية يمكن اعتباره مسؤولًا عن وجود الكون وداعمًا لاستمراره، إلا أنه لا يتدخل في عملياته اليومية، بل تعمل القوانين الطبيعية بذاتها في تنظيم الكون، وهو تصور يقترب من نموذج الإله الذي يضع القوانين ابتداءً ثم يترك الكون يسير وفقها (ديفز، 2008، ص ص. 229–230).

يذهب معظم الطبيعيين بأن قانون الطبيعة يعد القاعدة التي تقوم على الانتظام الملحوظ وهي التي تمدنا بالتوقعات والتنبؤات التي تذهب خلف الأوضاع الراهنة التي تقوم عليها (هوكينغ وملودينوف، 2013، ص. 37).

5. بيير سيمون لابلاس (1749م–1827م):

ويعزو الطبيعيون للفيلسوف الفرنسي بيير سيمون لابلاس (1749م–1827م) الفضل في صياغة أول افتراض صريح للحتمية العلمية إلى لابلاس، الذي ذهب إلى أن حالة الكون في لحظة زمنية معينة، محكومة بمجموعة كاملة من القوانين، كفيلة بتحديد تفاصيل الماضي والمستقبل بشكل تام وشامل، ويقتضي هذا التصور بالضرورة استبعاد أي إمكانية لحدوث المعجزات أو قبول أي دور أو تدخل إلهي في مجريات الكون، مما جعل من حتمية لابلاس المرجع الذي استند إليه العلماء المعاصرون في نفي وجود استثناءات للقوانين الطبيعية، ويُذكر في هذا السياق الحوار الشهير الذي سأل فيه نابليون لابلاس عن كيفية إفساح المجال للذات الإلهية ضمن هذا التصور؟ فكان رد لابلاس الشهير بأنه ليس بحاجة إلى مثل هذا الفرض (هوكينغ وملودينوف، 2013، ص. 41).

المطلب الثاني: الدعوى حديثًا والقائلين بها

1. إسحق نيوتن (1643–1727):

ننتقل إلى إسحق نيوتن (1643–1727) الذي قدم مفهوماً جديدًا وقوانين جديدة للحركة، وقانون خاص بالجاذبية، لكنه لم يسر على وفق ما سار عليه الطبيعيون أو الملاحدة من قبله، لأنه كان يعتقد أن الله يمكنه التدخل في أعمال هذا الكون (هوكينغ وملودينوف، 2013، ص. 110).

وعلى الرغم من إيمان نيوتن العميق بوجود الخالق وتدخل العناية الإلهية في ضبط مسارات الأجرام، وأن هذه القوانين من صنع الله تعالى، وأنه الله يمكنه التدخل في إعمال الكون (هوكينغ وملودينوف، 2013، ص ص. 40، 110). إلا أن قوانينه الرياضية الصارمة وفّرت الركيزة

الأساسية للمذهب المادي، فوضع اللبنة الأولى لما عُرف لاحقاً بالكون الآلي؛ إذ استغل الفكر الإلحادي ميكانيكا نيوتن؛ لتصوير الكون كآلة ذاتية الحركة تخضع لحتمية القوانين الطبيعية، مما ساهم في إقصاء التفسيرات الأخرى تدريجياً، وتحويل الفيزياء الكلاسيكية إلى أداة لتدعيم الأطروحات التي تستغني عن فرضية الخالق.

وهناك من الملاحدة والفلاسفة، ومن يدعي اشتغاله بالفكر من ينكر وجود الخالق لهذا الكون وهم كثر، وفي بحثي هذا لستُ في معرض لبيان أسمائهم وأقوالهم ثم الرد عليهم، وسأكتفي بعرض أقوال من ذهب إلى القول بدعوى الاستغناء بالقوانين الكونية.

2. ستيفن هوكينغ (1942م–2018م)، مرة أخرى كمعاصر:

يُعدّ ستيفن هوكنغ من أبرز المعاصرين الذين صاغوا دعوى الاستغناء بالقوانين الكونية، حيث يرى أن قوانين الطبيعة هي من تخبرنا بالكيفية التي يتصرف بها الكون، فقد يزعم البعض – بحسب قوله– إن هناك إلهاً قد اختار خلق الكون بهذه الطريقة، إذ يقول: من المعقول أن نسأل من الذي خلق الكون، لكن إن كانت الإجابة هي الإله فحينها سيكون السؤال، ومن خلق الإله؟ (هوكينغ وملودينوف، 2013، ص. 206).

وأما قولهُ: (من خلق الإله؟) فهذا سؤال غير صحيح؛ لأننا إذا قلنا إنه إله –وهو كما قال به افتراضاً لطرحه– فمعنى ذلك: أنه لا يحتاج إلى من يُوجده، إذ لو أوجده غيره لما صحّ أن يوصف بالإله؛ بل يكون مخلوقًا؛ لأن الإله يَخلِق لا يُخلَق ولا يُشارَك، فكيف يُسلَّم أولًا بأنه إله، ثم يُسأل بعد ذلك: من خلق الإله؟ وهذا في حقيقته تناقض ناشئ عن عدم فهمه لمفهوم الإله، وهو سؤال تعنتي أو مغالطة فاسدة؛ لأنه مبني على افتراض غير صحيح، وهذا اشكال عند بعضهم مثل ديكارت وبول ديفز كما تقدم في تصورهم عن نشأة القوانين ودور الخالق في هذه النشأة.

3. لورانس كراوس (1954م–):

يتبنى لورانس كراوس طرحاً مفاده: أن المشكلة الرئيسة التي يواجهها الناس تكمن في تقديمهم لحاجة مفترضة لوجود كيان أو شيء خارجي يقع خارج نطاق منظومة الكون، ويسبقها في الوجود؛ وذلك من أجل إيجاد وتهيئة الشروط الضرورية اللازمة لكي توجد هذه المنظومة الكونية من بعده، ويرى أن هذا هو المفهوم الغالب لفكرة "الله" بوصفه قوة خارجية منفصلة تماماً عن الزمكان وعن الواقع الفيزيائي في حد ذاته (كراوس، 2015، ص. 217).

وفي سياق متصل، يصرح كراوس في موضع آخر مؤكداً أن الأكوان يمكنها أن تبدأ من "لا شيء"، مشيراً إلى أن من الحقائق الجوهرية والمهمة في الجاذبية الكونية هي إمكانية ظهور هذه

الأكوان بشكل عفوي وتلقائي من "اللا شيء"، كما يشدد على أن هذه الأكوان عند ظهورها لا تحتاج بالضرورة إلى أن تكون فارغة (كراوس، 2015، ص. 215).

ومن الجدير بالذكر استعراض بعض آراء ممن يعد من الملاحدة الماديين العرب المعاصرين، ولن أتوسع لأذكرَ غيره في العصر الحديث، لأن آراؤهم لا تمثل نتاج عقولهم وافكارهم؛ بل هي آراء فلاسفة الغرب القدماء وحصيلة متبنيات المعاصرين، وهم مقلدون لتلك الآراء ويتبنونها للخروج من صراعاتهم العقلية والنفسية وللهروب من الحتميات التي يعيشونها، جراء صدمات نفسية أو حالة شاذة عاشوها منذ الصغر، فكانت –هذه الآراء– بالنسبة لهم خروجًا عن الاطار العام لمجتمعاتهم، ومحاولة لإثبات الذات والنفس ومحاولة أيضاً لأن تكون لهم قيمة –أن صح أن يطلق عليها قيمة– في محيطهم، ولكل ما تقدم اختصرت على ذكر أبرزهم:

4. إسماعيل أدهم (1911م–1940م):

يُعتبر إسماعيل أدهم من أوائل المنظرين للإلحاد في الفكر العربي المعاصر، حيث يقدم تفسيراً للكون يستند إلى رؤية مادية طبيعية صرفة وليست فيزيائية، وفي مقدمة مؤلفه لماذا أنا ملحد؟ الذي صاغه سنة 1937م (قبل وفاته انتحاراً بثلاث سنوات)، يقر بأن الدوافع التي قادته للتخلي عن عقيدة الإيمان بالله هي أسباب متشعبة؛ فمنها ما يرتكز على مسوغات علمية بحتة، ومنها ما ينبثق من أطروحات فلسفية (أدهم، 1937، ص. 6).

ويقول: "أنا ملحد ونفسي ساكنة لهذا الالحاد ومرتاحة إليه" (أدهم، 1937، ص. 7).

يذكر فتحي محمود أن رسالة إسماعيل أحمد أدهم المعنونة «لماذا أنا ملحد» أثارت جدلًا فكريًا واسعًا في ثلاثينيات القرن العشرين، إذ اعتمد فيها على فكرة الصدفة وتفسير نشأة الكون بها، مما دفع عددًا من العلماء والمفكرين إلى الرد عليه برسائل علمية ناقشت أفكاره ونقدتها (محمود، 2014).

ويذهب إلى القول بقانون الصدمة الشاملة لهذا الكون، مستندًا إلى هذا القول إلى البرهان الرياضي في تسييره للكون، وهذا البرهان –على حد تعبيره– يعطي العالم والكون مفهومًا جديدًا ونظرة جديدة، إذ يقول: "فإذا كان كل ما في العالم يخضع لقانون الاحتمال فإني أمضي بهذا الرأي إلى نهايته وأقرر أن العالم يخضع لقانون الصدفة" (أدهم، 1937، ص ص. 8، 12–13).

يذهب –أدهم– في تنظيره لنظرية الصدفة الشاملة إلى ربط قانون الصدفة بالمقادير الكبيرة والكثيرة والعديدة؛ حيث يرى أن الصدفة التي تُخضع العالم لقانون عددها الأعظم تمنح حالات من الإمكان الوجودي، ويؤكد في طرحه أن حركة هذه الصدفة تظل محكومة ومحددة بحالات

الإمكان التي يفرضها قانون العدد الأعظم الصدفي، مما يجعل من المصادفة الإحصائية المحرك الأساسي للنظام الكوني (أدهم، 1937، ص. 10).

ويُقدم –أدهم– مثالاً تطبيقياً لتوضيح قانون الصدفة الشاملة، حيث يُشبه الكون بمطبعة ضخمة تحتوي على ملايين الأحرف من كل نوع من أنواع الأبجدية، وتخضع هذه الأحرف لعمليات مستمرة من الحركة والاصطدام، مما يؤدي إلى تجمعها وتنظمها حيناً، وتباعدها وانحلالها حيناً آخر في دورة لا نهائية من التفاعلات، ويخلص من خلال هذا التشبيه إلى أنه في ظل هذه الدورات غير المتناهية، فلا بد حتماً أن تسفر إحدى المحاولات عن خروج كتاب مثل أصل الأنواع، أو حتى يخرج القرآن مجموعاً ومنضداً ومصححاً من تلقاء نفسه، بفعل تراكم المصادفات دون حاجة لفاعل مريد (أدهم، 1937، ص ص. 10–11).

المبحث الثاني: نقض الدعوى

تمهيد: مفهوم الإسلام للقوانين الكونية

إن قبل الدخول إلى نقض الدعوى لابد أن نعطي تصورًا عن تفسير الدين الإسلامي للقوانين الكونية وما مفهومه فيها:

يعرف علماء الإسلام أن القوانين الكونية إنها هي (السنن) التي لا تتبدل ولا تتحول، وهي تعبر عن الطريقة الربانية في تدبير الخلق، حيث تُفهم هذه القوانين باعتبارها أثراً لمشيئة الخالق وليست قوىً مستقلة بذاتها.

يقول د. عبدالكريم زيدان في تعريفه لسنة الله تعالى: أن سنة الله تعالى المتعلقة بأفعال البشر وسلوكهم هي طريقته المتبعة في معاملته للبشر، كما قلنا، وما يترتب على ذلك من نتائج معينة في الدنيا والآخرة، فهذا يعني أن معنى "السنة" هو معنى (القانون العام) من حيث خضوع أفعال البشر وسلوكهم إلى أحكام هذه "السنة" التي يمكن تسميتها بالقانون العام (زيدان، د.ت، ص ص. 13–14).

وأن سنة الله تعالى: هي القانون العام الذي يحكم أفعال البشر وسلوكهم فإنها تتسم بالثبات والاطراد والعموم، وهذا هو شأن القاعدة القانونية. فهي ثابتة لا تتغير (زيدان، د.ت، ص. 14). قال تعالى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية62].

المطلب الأول: دليل الخلق

يعد دليل الخلق من الأدلة الكثيرة التي استدل بها العلماء على وجود الخالق تبارك وتعالى، ويعد من أهمها في هذا الباب، ويمسى بدليل الحدوث عند المتكلمين، وبنى المتكلمون هذا الدليل على المقدمتين في المنطق:

- المقدمة الأولى: العالم متغير.
- المقدمة الثانية: وكل متغير حادث.
- النتيجة: فالعالم حادث.

ودليل آخر:

- المقدمة الأولى: العالم متركب من (جواهر وأعراض)
- المقدمة الثانية: وكل من الجواهر والأعراض متغير.
- النتيجة: العالم متغير.

ويعرف ابن منظور العالم: وهو الخلق كله، وقيل هو ما احتواه بطن الفلك (ابن منظور، 1414هـ، ج2، ص. 420).

ما نقله الإمام الرازي (رحمه الله) (ت:606هـ) عن المتكلمين في تعريف العالَم، حيث قالوا: العالم هو كل موجود سوى الله تعالى (الرازي، د.ت، ج1، ص. 19).

يقول الإمام الغزالي (رحمه الله) (ت:505هـ): ونعني بكل موجود سوى الله تعالى الأجسام كلها وأعراضها (الغزالي، 2004، ص. 24).

وكل ما سوى الله تعالى يشمل كل ما في ذلك الكون علويه وسفليه؛ فعلويه: السماوات وما قلبها من أفلاك وكواكب. وسفليه: الأرض وما عليها من نبات وحيوان وجماد وهواء (الغزالي، 2004، ص. 24؛ الرازي، 1999، ص. 186؛ الرازي، د.ت، ج1، ص. 19).

يقول الدكتور محمد الطائي: "ومن هذا يتبين أن اصطلاح (العالم) مرادف لما نسميه اليوم (الكون) على أن مصطلح (الكون) كان يعني عند الفلاسفة والمتكلمين شيئاً آخر، فهو من أصل التكوين" (الطائي، 2018، ص. 158).

أن من الواجب على المكلفين النظر وإعمال الفكر وترتيب القضايا واستنتاج النتائج كي نصل من وراء ذلك إلى معرفة مُوجِد الكون؛ فيتحقق الإيمان الذي به النجاة، والمُفكر يجد في كل شيء في ذلك الكون آية من آيات الصانع الحكيم دالة على الوجود، فحيثما وجه نظره وفكرهُ بدت الأدلة والبَراهِين ناطقة بوجود خالف الكون ومدبر أموره.

يقرر الباقلاني أن جميع العالم العلوي والسفلي لا يخرج عن هذين الجنسين؛ وهما الجواهر والأعراض، مؤكداً أنه محدث بأسره. ويستدل على هذا الحدوث من خلال إثبات الأعراض؛ لكون الأعراض حوادث، والدليل على ذلك هو بطلان الحركة عند مجيء السكون؛ إذ لو لم تبطل الحركة لكان الضدان موجودين في الجسم معاً، وهو ما يوجب كون الجسم متحركاً ساكناً معاً، وهذا أمر يُعلم فساده ضرورة. وينتهي إلى أن الدليل على حدوث الأجسام أنها لم تسبق

الحوادث ولم توجد قبلها، والقاعدة المطردة عنده أن ما لم يسبق المحدث فهو محدث (الباقلاني، 1987، ص. 41).

الأدلة:

ودليل حدوث العالم: أن العالم مكون من صنفين: جواهر وأعراض، والجوهر: ما قام بنفسه؛ أي: الذات والجسم الذي يشغل حيزاً من الفراغ؛ والعرض: هو الصفة التي تعرض للذوات، ولا بد للذات من صفات؛ فلا تعقل ذات بدون صفات، ولا صفات بدون ذات؛ فبين مطلق الصفة والموصوف تلازم في الوجود والعدم، وكلما وجد موصوف وجدت صفات، وكلما وجدت صفات وجد موصوف وإذا لحق العدم الموصوف عدمت الصفات، وإذا عدمت الصفات مطلقاً عدم الموصوف؛ وإنما قلنا مطلقاً؛ لأنه لو عدمت الصفة مطلقاً؛ أيّ: هي ونقيضها؛ فلا بد من عدم الموصوف؛ لأن النقيضين لا يرتفعان؛ فلا يوجد جسم ليس متحركاً ولا ساكناً.

ودليل حدوث العرض: يطرأ عليها العدم بالمشاهدة في بعضها، وبالقياس في البعض الآخر؛ فنحن نشاهد كثيراً من الأعراض تزول ويحل محلها وصف آخر؛ كالحركة والسكون.

والأعراض الأخرى التي لم نشاهد عدمها تشبه هذه الأعراض، وما جَازَ على أحد المثلين يجوز على الآخر، وما دامت الأعراض تنعدم فهي حادثة؛ لأنها لو كانت واجبة الوجود لما طرأ عليها العدم.

ودليل حدوث الجوهر: أنه ملازم للعرض إذ لا يعقل جوهر بغير عرض، وملازم الحادث حادث؛ فلو كان الجوهر قديماً لزم على ذلك أن يكون خاليًا من الأعراض قبل حدوثها، وهو محال. (الصعيدي، د.ت، ص ص. 26–32؛ الجويني، 1412هـ، ص. 16؛ الباقلاني، 1421هـ، ص ص. 16–18؛ الرازي، د.ت، ص ص. 20–22؛ عليان والدوري، 2011، ص ص. 57–58).

فثبت بالمنطق والدلالة العقلية: أن العالم –بقسميه– حادث لا بد له من محدث؛ وهو الله تعالى.

المطلب الثاني: البرهان العلمي

ويعد هذا الدليل هو أوضح الأدلة العلمية على وجود الله تعالى وأجلاها، وهو ما ذكره الفيلسوف العربي الأشهر ابن رشد الحفيد (ت:578هـ) في كتابه (مناهج الأدلة) وسماه باسم: دليل العناية، ودليل الاختراع أو السببية.

1- دليل العناية:

يقوم على أن كل ما في الكون موافق لوجود الإنسان ومصلحته، وهذا التوافق لا يكون بالصدفة بل بقصد صانع مريد (عليان والدوري، 2011، ص. 64). ولا يمكن أن تكون هذه الملاءمة

وليدة الصدفة، وبالحقيقة التي أثبتها العلم –فيما نقله ابن رشد في كتابه– أن هذا الخلق المحكم الذي يحقق غايات محددة لا يمكن أن يصدر إلا عن علم وتدبير وحكمة (ابن رشد، 1964، ص. 25).

ويعلل وجود الليل والنهار والشمس والقمر والفصول الأربعة والحيوان والنباتات والأمطار وكل الأشياء المخلوقة؛ موافقة لحياة الانسان وعيشه، في ظروف تتماشى مع استمرارية وجوده وبقاءه في هذه الأرض، وتحقيق أمر الله تعالى بأن جعله خليفة عليها (ابن رشد، 1964، ص. 25). قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة، الآية: 30].

ويبنى على هذا الدليل أصلين:

أ– إن جميع الموجودات موافقة لوجود الانسان.

ب– وإن هذه الموافقة هي (ضرورة) من قبل فاعل مريد قاصد، ولا يمكن أن تكون هذه الموافقة بالاتفاق أو الصدفة، وهذا رداً على من يذهب منهم إلى القول بنظرية الصدفة الشاملة لبداية الكون وتسييره (ابن رشد، 1964، ص ص. 25–26؛ عليان والدوري، 2011، ص. 64).

قلت: وكيف لعاقل ذي لب أن يركن هذا الكون ببداعته وعنايته –التي خلقها الله تعالى من حسن أجسام المخلوقات وما فيها من وظائف وأعضاء وألوان بهية وغيرها– لقانون الصدفة، الذي يقوم على حركات عشوائية في دورة لا نهائية؛ فيكون جراء تلك الحركة اللانهائية مخلوقات وموجودات منظمة! فهل تخلق الصدفة هذا الانسان ببديع ما فيه، فإن خلقت الجسم؛ فكيف خلقت الأعضاء التي فيه! وكيف قسمت الوظائف على الأعضاء؛ ليعرف كل عضو ما عليه أن يقوم به لتستمر حياة الإنسان! وكيف خلقت تلك الثمار التي يأكلها ليعيش! وكيف خلقت الماء بهذه الاوصاف الموافقة لوظائف أعضائه! ومن خلق سر حياته ثم أودعهُ فيه؟ والكثير من الأمثلة التي في داخل جسم الانسان، فبما يُجاب في حال إذا خرجنا وناقشنا في خلق مواصفات كوكبنا بهذه الأوصاف التي لا يكون للإنسان أن يعيش لو خلق في كوكب آخر، وكيف تدبرت الصدفة ميزان الجاذبية والغلاف الجوي الدقيق وغيره الكثير؛ فعلمنا بعد كل ذلك: أن هذا الكون ببديع ما فيه مُدَبَر ومخلوق وموجود جراء فاعل حيكم، أوجدها وأوجد لها ما يديم استمرارها؛ وهو الله الخالق المصور.

يقول الإمام البوطي –رحمه الله– ما نصه: إن من المعلوم لكل أحد، بالضرورة، أنه ما من شيء إلا وهو محتاج إلى غيره، وما إنسان إلا وهو يتصور احتياجه واحتياج أمثاله إلى بعض الأمور واستغناءه عن أمور أخرى (البوطي، 1997، ص. 286).

ويظهر معنى دليل العناية في تأمل ما أودعه الله تعالى في الكون من منافع دقيقة توافق حاجات المخلوقات، وهو ما أشار إليه الإمام الغزالي –رحمه الله– (ت:505هـ) عند حديثه عن نعمة

الماء وما اشتمل عليه من خصائص عجيبة؛ من تيسير وجوده، ولطافته التي تمكّنه من التغلغل في أجزاء الأرض لتغذية النبات، وصعوده في عروق الشجر، وجعله سببًا في حفظ حياة الإنسان والحيوان والنبات، فضلًا عن منافعه المتعددة في التنظيف، وإصلاح الأطعمة، وإطفاء النار، وسائر مصالح العباد، مما يدل على قصدٍ وتدبيرٍ محكم، وإذا انتقل النظر من هذه النعمة المفردة إلى مجموع خلق الإنسان والكون ازداد ظهور هذا الدليل؛ إذ إن انتظام أجسام المخلوقات، وما فيها من أعضاء ووظائف متقنة، وتوافق الماء والغذاء والثمار مع حاجات الإنسان، واستقرار الحياة على كوكب الأرض بميزان دقيق كالجاذبية والغلاف الجوي، كل ذلك يُبطل دعوى إرجاع هذا النظام البديع إلى الصدفة العشوائية، إذ لا يُعقل أن تنتج الحركات العمياء نظامًا محكمًا تتوزع فيه الوظائف على الأعضاء بدقة، ولا أن تُهيَّأ الأرض بخصائصها الموافقة لحياة الإنسان اتفاقًا، بل يدل مجموع ذلك على أن هذا الكون مُدَبَّر بعناية، وموجود باختراع فاعل حكيم (الغزالي، 1416هـ، ص. 15).

2- دليل الاختراع أو السببية:

يعد دليل الاختراع هو الجناح الثاني مع دليل العناية، وهو يقوم على تأمل إيجاد الموجودات من العدم، وهو ما يثبت وجود الخالق المخترع (ابن رشد، 1964، ص. 26؛ عليان والدوري، 2011، ص. 65). ويدخل في ذلك: وجود السماوات، ووجود الحيوان كله، ووجود النبات أو بعبارة جامعة (وجود العالم كلهِ).

ويقول ابن رشد: إن وجود ظاهرة الحياة نفسها التي تطرأ على الأشياء غير العضوية كافٍ وحده في إثبات فكرة الاختراع، أما أجزاء العالم وحركات أجرامه السماوية فهي مخترعة أيضاً؛ لأنها مسخرة لتحقيق غايات معينة، وكل شيء مسخر لابد أن يكون مَخلوقاً (ابن رشد، 1964، ص. 26).

وينبني على هذا الدليل أصلين:

أ- إن الموجودات هذه مخترعة، لأنا نرى فيها أجساماً جمادية، ثم تودع فيه الحياة، فندرك قطعاً أن ههنا خالقاً للحياة موجدًا لها منعماً بها، وهو الله تعالى.

وكذلك السماوات التي لا تفتر عن الحركة أنها مأمورة ومسيرة بالعناية ومسخرة لنا، المسخرة المأمور من قبل غيره يكون مخترَعاً بالضرورة (ابن رشد، 1964، ص. 26).

قال تعالى: إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ. [الحج، الآية: 73].

ب- أن كل مُختَرَعٍ فله مُختَرِعٍ، ويجب على من أراد أن يعرف الله تبارك وتعالى حق معرفة، أن يعرف جواهر الأشياء، ليقف على الاختراع الحقيقي في كل المخلوقات، لأن من لم يعرف حقيقة الشيء لم يعرف حقيقة الاختراع (عليان والدوري، 2011، ص. 65).

وقال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ (5) خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ (6)﴾ [الطارق، الآية: 5-6].

المطلب الثالث: قصور القوانين الكونية وافتقارها إلى مشرّع

في هذا المطلب، سأقتصر على عرض آراء أساتذة الفيزياء الكونية والفيزياء العامة، بالإضافة إلى آراء أساتذة الفلسفة وعلوم الأديان، سواء الغربيين أو المسلمين بشكل خاص، ويهدف هذا التركيز إلى تقديم البحث من منظور خبراء ومتخصصين في مجالاتهم، بما يضمن الموضوعية ويحول دون تحميل الآراء تفسيرات شخصية أو عاطفية، كما قد يحاول بعض الملحدين تقديمها على أنها مجرد انعكاسات للمعتقدات الدينية والمشاعر الداخلية.

وبذلك، يكون البحث قائمًا على شهادات علمية وفلسفية ودينية موثوقة، مع الاقتصار على الأقوال التي تتناول صلب القضية: تنظيم الكون ودلالة ذلك على وجود الخالق، ويتيح هذا الأسلوب تقديم مادة أكاديمية دقيقة ومركزة، تعكس إنتاج المختصين في مجالاتهم دون الانحياز، وتؤسس لنقاش علمي رصين مع من يطرحون دعاوى الاستغناء بالقوانين الكونية عن وجود الله سبحانه.

يُطرح سؤال عند الفيزيائيين أو الملاحدة -بشكل عام- حول هذا الكون وكيف تسير أموره؟ ومن هو الذي يدبّرها؟ وما دور القوانين في الكون؟ هل هي مُشغِّلة ومدبِّرة لذاتها؟ أم أنها تعمل ضمن نظام يحتاج إلى من يُشغِّلها ويُنظِّم عملها؟

يجيب عن هذا السؤال من يقول باستغناء القوانين الكونية عن وجود أي خالق غيرها، وأنها هي التي تُسيِّر أمور الكون، والتي تُسند إليها جميع الحركات؛ قد تقدّم معنا بيان آرائهم في المبحث الأول، أمّا الآن فنحن في مبحثٍ يُعنى بنقض هذه الدعوى وبيان أوجه بطلانها.

يُجيب الدكتور محمد باسل الطائي حيث يقول: إن الكون في عقيدة الإيمان له مُشغِّل، وكذلك في عقيدة العلم له مُشغِّل، وفي ميكانيكا الكم (Quantum Mechanics) لا يمكن أن تتبدل الحالات إلا بوجود «الأوبرايترات» (Operators)، أيّ: المشغِّلات، وهذه المشغِّلات أشار الله تعالى إليها بقوله: ﴿وما يعلم جنود ربك إلا هو﴾ [سورة المدثر، الآية31]. (الطائي، د.ت، محاضرة «احتياج الكون لمشغل» عبر اليوتيوب https://urli.info/1s2g1).

والسؤال: فمن هو القائم على هذه المشغِّلات «الأوبرايترات» (Operators) بوصفه قيّومًا عليها؟ ومن الذي يقوم بتشغيل هذه المشغِّلات والتنسيق بينها لكي يكون وجود الكون وجودًا

مثمرًا ومنظّمًا بهذه الطريقة، وأيضا تراكيب هذه الموجودات؛ كالإنسان والشجر وحتى الحجر فيه تراكيب؟

هذا سؤال يطرحه الدكتور محمد باسل الطائي مباشرة للفيزيائيين الذين لا يؤمنون بوجود إله ذي قدرة وتدبير، متسائلًا أمامهم: من الذي يشغّل هذه المشغِّلات وينسّق بينها؟ وهل يمكن لهذه المنظومات المحكمة أن تعمل بذاتها دون قائم عليها؟ (الطائي، د.ت، محاضرة «احتياج الكون لمشغل» عبر اليوتيوب https://urli.info/1s2g1).

ويتوجّه بهذا السؤال تحديدًا إلى الفيزيائيين الملحدين: ستيفن هاوكينغ، ولورنس كراوس، وغيرهم ممن يرون أن القوانين الكونية وحدها قادرة على تفسير سير الكون وتنظيمه، ليُظهر عجزهم عن الإجابة عن هذا التساؤل المحوري، متهربين إلى إنكار وجود الخالق ثم القول بالرأي الذي يفضي لتأليه القوانين الكونية (الطائي، د.ت، محاضرة «احتياج الكون لمشغل» عبر اليوتيوب https://urli.info/1s2g1).

ويسأل الطائي وجيب عن: من الذي يتحكم في الاحتمالات؟ فقد أشار إلى أن الكاتب بول ديفيز ذكر في كتابه "الكون العرضي" (The Accidental Universe) مفهوم وجود ما وصفه بـ "قوة ذكية هائلة"؛ حيث يقول بول ديفز: "أن من يتأمل قوانين الفيزياء ويتأمل وجود الحياة على هذه الأرض، يدرك بما لا يقبل الشك أن قوة هائلة الذكاء تلاعبت –أو كما يمكن القول: تحكَّمت– بقوانين الفيزياء وكيمياء وعلوم الحياة، ليصبح وجود الإنسان على هذه الأرض ممكنًا" (ديفز، 2008، ص. 229؛ الطائي، 2020، ص. 194). يكمل الطائي فيقول: إذا يوجد متحكم في أيّ وقت في هذا الكون، وهو الحكم العدل والمتحكم والمشغل وهو القيوم؛ وهذا هو معنى القيومية" (الطائي، د.ت، مقابلة شخصية منشورة عبر اليوتيوب https://urli.info/1mPso، https://urli.info/1s2g1).

ويناقش البروفسور (كيث وارد) أستاذ فلسفة الأديان في جامعة أكسفورد في كتابه "الله والصدفة والضرورة" آراء البعض من الملحدين العلميين من أمثال واينبرغ وهوكنغ وأتكنز ودوكنز، مبيناً المغالطات التي في آرا العديد منهم (الطائي، 2018، ص. 194). ويصنفه الدكتور الطائي أنه من المدافعين عن الايمان الديني وناقد جيد للفكر الإلحادي العلمي.

ومن الجدير بالذكر أن هناك إجابات كثيرة لمن يقول بدور قانون الصدفة في وجود هذا الكون وتدبير أموره؛ فاحتمالية القول بقانون الصدفة تتناسب مع كون غير مرتب وغير منظم، يتميز بالعشوائية في أوج مراحلها، وليس مع كوننا الحالي، الذي يعد دليلًا على التنظيم والترتيب والتنسيق، وعلى التراكيب الجوهرية للموجودات، ومدى الإبداع والتقويم في هذا الكون.

وقد ألف القسيس البريطاني ويليام بيلي، في القرن التاسع عشر، كتابًا ناقش فيه دلائل الصنع، مدللاً بأمثلة كثيرة على أن الخلق الطبيعي والتطور الصدفي أو العشوائي غير وارد عقليًا، ولا يتوافق مع المنطق العقلي والملاحظات المستخلصة من ظواهر العالم (الطائي، 2018، ص ص. 197–198).

يطرح الدكتور الطائي باستغراب: هل يمكن أن تكون القضية محض صدفة؟، مشيراً إلى أن وصفها بالصدفة السعيدة؛ لا يفسر كيف أدت الطفرات العشوائية إلى نتائج إيجابية مستمرة (الطائي، د.ت، محاضرة عبر اليوتيوب https://www.youtube.com/watch?v=Z–bcGftX5Ww).

تستند نظرية الصدفة في نشوء هذا الكون وتدبير أموره –وما فيه من تعقيدات وابداعات– عن طريق الاحتمالات العشوائية، وهذا الاستناد يتعارض مع ما تتبناه الفيزياء بأن لكل شيء سبب، وهو ما يعرف بمبدأ العلية السبب والمسبب.

ويرى الإمام الغزالي (رحمه الله) أن من المسائل التي لا يتفق فيها مع الفلاسفة هي: حكمهم بأن هذا الاقتران المشاهد في الوجود بين الأسباب والمسببات اقتران تلازم بالضرورة، فليس في المقدور ولا في الإمكان إيجاد السبب دون المسبب ولا وجود المسبب دون السبب (الغزالي، 1966، ص ص. 235–236).

في معرض رده على الخصوم القائلين بأن فاعل الاحتراق في القطن هو النار وحدها كونها فاعلاً بالطبع، يصرح الإمام الغزالي (رحمه الله) بإنكار هذا الطرح؛ حيث يقرر أن فاعل الاحتراق بخلق السواد في القطن والتفرق في أجزائه وجعله حراقاً أو رماداً هو الله، سواء تم ذلك بواسطة الملائكة أو بغير واسطة، مؤكداً أن النار وهي جماد فلا فعل لها (الغزالي، 1966، ص. 239).

ويعقب الإمام الغزالي (رحمه الله) بتفنيد مستند الخصوم متسائلاً عن الدليل الذي يجعلها هي الفاعل، مبيناً أنه ليس لديهم إلا مشاهدة حصول الاحتراق عند ملاقاة النار، ويرى أن هذه المشاهدة تدل على الحصول عنده ولا تدل على الحصول به، كما أنها لا تثبت في نظره أنه لا علة سواه (الغزالي، 1966، ص. 239).

عند دراسة موقف الإمام الغزالي (رحمه الله) من الضرورة السببية، يتضح أنَّه يرى استحالة افتراض حدوث احتراق بشكل تلقائي بمجرد وجود النار والقطنة، حتى لو كانت الظروف متماثلة تمامًا؛ فالإمام الغزالي (رحمه الله) يشير إلى أن فكرة أن تحترق إحدى القطنتين دون الأخرى لا يمكن تصورها إلا إذا تدخل الفعل الإلهي، فلا يمكن للنار وحدها أن تحترق دون إرادة خالقة، ويستند الإمام الغزالي (رحمه الله) في ذلك إلى مثال إبراهيم –عليه السلام– الذي أُلقي في النار

دون أن تحرقه، مع بقاء النار كما هي نارًا، وهو ما أنكره بعض المفكرين الذين حاولوا تفسيره بسلب الحرارة من النار أو بتحويل إبراهيم إلى حجر لا تتأثر به النار، ويبيّن الإمام الغزالي (رحمه الله) عدم إمكانية أي من هذين الاحتمالين.

وعليه يرى الغزالي (رحمه الله) أن الاحتراق أو عدمه ليس مسألة اختيار ذاتي للطبيعة، بل هو فعل خاضع لإرادة الله وحده، وهو ما يتضح عند مواجهة القطنة للنار، حيث يخلق الله الاحتراق أو يمتنع عنه بمشيئته، ما يعكس أن الفعل الإلهي هو العامل الحاسم في وقوع أو عدم وقوع الاحتراق، وليس الظرف المادي وحده (الغزالي، 1966، ص. 241).

نستخلص من رؤية الإمام الغزالي (رحمه الله) في مسألة احتراق القطن أن ما يُصطلح عليه بقوانين الطبيعة ليس قوةً ذاتية فاعلة أو علةً موجدة بذاتها، بل هي مجرد وصف للاقتران العادي الذي أجرته المشيئة الإلهية؛ فالمحرّك الحقيقي للأكوان هو الله سبحانه، وما القوانين إلا مفسّرة لكيفية وقوع الحدث وليست صانعة له.

يذكر الداعية أحمد السيد أن من الدعاوى التي يروّج لها بعض الملحدين القول بأن القوانين الدقيقة التي يسير عليها الكون تغني عن الإيمان بوجود خالق، ويرى أن هذه الدعوى تتضمن مغالطة ظاهرة؛ لأن القوانين في حقيقتها وصفية مفسِّرة للظواهر وليست خالقة لها ولا منشئة، ويبيّن أن وجود القوانين لا يعني قدرتها على الإيجاد، كما أن معرفة القوانين التي تعمل بها الأشياء لا تنفي الحاجة إلى صانع يطبقها، فالقانون يفسر الظاهرة ولا يخلقها، كما يؤكد أن هذه الدعوى تتجاوز سؤالًا عقليًا ضروريًا، وهو: من الذي سنّ هذه القوانين، ومن الذي جعل الكون يعمل على وفقها (السيد، 2017، ص. 81).

ومن هنا، يثبت المنطق أن هذه القوانين تفتقر في ماهيتها إلى مُشرّع ومُوجد منحها صفة النظم وأمدّها بالأوامر والمبادئ، فهي قوانين وصفية مفسرة غير منتجة، وتتجلى صفة عدم الإنتاج في أن القانون لا يملك سلطة إيجاد النتيجة من العدم، بل هو مجرد رصدٍ لترتيبٍ وضعهُ الخالق سبحانه؛ فالنار لا تخلق الاحتراق، بل يحدث الاحتراق عندها بفعل الفاعل المختار.

وبناءً عليه، تصبح القوانين الكونية تعبيراً ظاهرياً عن تدبيرٍ حكيم، تفتقر في كل لحظة من لحظات استمرارها إلى المُشغّل الذي يملك إبقاء هذا الوصف أو تعطيله، مما يخرجها من دائرة (المؤثر المستقل) إلى دائرة (الأداة المنفذة) لمقتضى الإرادة الإلهية.

ويبقى السؤال الأخير: لماذا خرجت القوانين الكونية من كونها (وصفاً) للظواهر إلى كونها (بديلاً) عن وجود الخالق عند الملاحدة؟

ونجيب وبالله التوفيق: إن هذا التحويل الذي طرأ على مفهوم القوانين الكونية، من وصفٍ لفعل الله تعالى إلى بديل عن وجوده سبحانه، حدث بسبب الخلط والإشكال المنطقي بين الآلية التي

اتبعها الفيزيائيون والفلاسفة الملاحدة في الإجابة عن سؤالين جوهريين، وهما: (كيف يعمل هذا الشيء؟) وعن مصدريته (من أوجد هذا الشيء؟).

حيث توهموا أن معرفة المعادلة الرياضية التي تفسر ظاهرة الانتظام تغنيهم عن وجود المشرع، فحبسوا الوجود في المادة وحدها، وأنكروا وجود أي شيء خارج نطاقها، وحصروا أنفسهم بعالم الشهادة؛ فأنكروا كل الغيبيات التي تأتيهم عن طريق الوحي بواسطة الرسل –عليهم السلام–، بل إن بعضهم ذهب إلى محاولة إقحام تصورات ذهنية خارج عالم المشاهدة لإضفاء صبغة روحية على هذه المعادلات حتى تتوازن في زعمهم وفكرهم، فظهرت اللاأدرية والقائلون بالأكوان المتعددة وأصحاب نظرية النموذج الذاتي، وبعضهم ظل حيراناً فقال بالصدفة العشوائية التي لا تنتج إلا الخراب والدمار.

وقد اعتقد هؤلاء الفيزيائيون والفلاسفة الملاحدة أن انتظام الكون بهذه الصورة الإبداعية والتركيب الدقيق الذي يشعرون به ونشعر به معاً، يجعل وجود خالق لهذا الكون أو مشغل له هو أمر فائض عن الحاجة –في زعمهم– غافلين ومتناسين أن وجود كُتيب ما لتعليمات استخدام جهاز ما هو في الحقيقة أكبر دليل على وجود مؤلف لهذا الكُتيب، فوجود الكون وقوانينه تدل على وجود الصانع الخالق وهو الله تعالى، وليست هذه القوانين بديلاً يحل محله جل جلاله وعم فضله ونواله، فالعلم بالآلية لا يلغي أبداً وجود المُوجد والمُسبب الأول لهذا الإتقان العظيم.

الخاتمة والاستنتاجات

الحمد لله رب العالمين في البدئ وفي الخاتم، والصلاة والسلام على خير الأنام، وعلى آله الطيبين الكرام وصحبه أولي الفضل العظام.

وبعد؛ فقد خلص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي فندت هذه الدعوى بمسالك عقلية وعلمية، وأبرزها:

1. **الإجابة على إشكالية البحث:** تبين من خلال الدراسة أن القوانين الكونية ليست ذاتية الوجود ولا تعتبر قوانين منتجة، بل هي مجرد وصف لانتظام سنن الله تعالى في خلقه، وأن خروجها من كونها (وصفاً) إلى كونها (بديلاً) عند الملاحدة كان نتيجة لقصور منهجي في تفسير العلة الحقيقية للوجود، ومحاولة لرفع "القانون" من مرتبة التفسير النظري إلى مرتبة الفاعل الحقيقي.
2. **طبيعة القوانين الكونية:** اتضح أن القوانين الفيزيائية مهما بلغت دقتها فهي وصفية لعمل الكون ولا تعتبر علة لوجوده، فهي مفسرة غير منتجة تأخذ الجانب النظري لا العملي في تدبير الكون، ولما كانت القوانين وصفية توصلنا بالطريق المنطقي لوجود موجد ومشرع لهذه القوانين وهو الله تعالى.

3. **مفهوم القوانين الكونية في الإسلام:** يثب الإسلام القوانين الكونية ويسميها (السنن الإلهية)، وهي ثابتة ومطردة، تمثل طريقة الله سبحانه في تدبير الخلق ونتاج مشيئته، وليست قوى مستقلة بذاتها، وتُعد هذه السنن قانوناً عاماً يحكم أفعال البشر ونتائجها، وتتميز بالثبات والشمولية لا تتبدل ولا تتحول، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [سورة الأحزاب، من الآية 62].
4. **تهافت التفسير الصدفي:** أثبت البحث أن نظام الكون المحكم وتوافق مكوناته مع حياة الإنسان لا يمكن عقلاً نسبته إلى الصدفة العشوائية، فالحركات العمياء لا تنتج نظاماً متقناً، بل تدل على قصد وتدبير حكيم من فاعل مريد.
5. **الجذور الفكرية للدعوى:** ظهر أن دعوى الاستغناء بالقوانين ليست نتاجاً علمياً حديثاً، بل هي امتداد لآراء فلسفية قديمة تطورت تاريخياً لتتخذ من فيزياء العصر غطاءً لنفي وجود الخالق المبدئ المعيد.
6. **دليل الاختراع والسببية:** أكدت الدراسة أن ظهور الحياة من العدم هو أكبر برهان علمي على وجود الخالق، لأن كل مسخر لا بد له من مسخر، وكل نظام دقيق يقتضي وجود فاعل حكيم أوجد الأشياء وأودع فيها سر حياتها.

وفي الختام: إن القول بأن القوانين تغني عن الخالق يشبه القول بأن قوانين القواعد تغني عن كاتب الكتاب، فالقانون يصف النظام لكنه لا يخلق الوجود. **والحمد لله رب العالمين.**

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. أصول الدين الإسلامي، لرشدي عليان وقحطان الدوري، دار الإمام الأعظم النعمان بن ثابت – لبنان/ بيروت، ط2، (2011م).
2. الأربعين في أصول الدين، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت:606هـ)، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية – مصر، دون تاريخ طبعة.
3. الاقتصاد في الاعتقاد، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (رحمه الله) الطوسي (ت:505هـ)، تحقيق: عبد الله الخليلي، دار الكتب العملية – بيروت، ط1، (2004م).
4. الأنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للإمام القاضي أبي بكر بن الطيّب الباقلاني البصري (ت:403هـ)، تحقيق: مُحَمَّد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث – مصر، ط2 – (1421).
5. التصميم العظيم، لستيفن هوكينغ وليونارد ملودينوف، ترجمة: أيمن أحمد، دار التنوير – لبنان/بيروت، ط1، (2013م).
6. الحكمة في مخلوقات الله عزّ وجلّ، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (رحمه الله) (ت:505هـ)، تحقيق: مكتب الدراسات، دار الفكر – بيروت، ط:1، (1416هـ).
7. السنن الإلهية في الأمم والجماعات والأفراد، للدكتور عبد الكريم زيدان (ت:1435هـ)، دار الرسالة. دون تاريخ طبعة.
8. العقيدة النَّظامية في الأركان الإسلامية، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك ابن عبد الله الجويني (ت:478هـ)، تحقيق: مُحَمَّد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث – مصر، ط1 – 1412هـ.
9. القصور الذاتي، لعلي مصطفى مشرفة، مجلة الرسالة، القاهرة، السنة الثانية، العدد (42)، (1934م).
10. تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، لمحمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت:403هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان، ط1، (1987م).
11. تهافت الفلاسفة، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (رحمه الله) الطوسي (ت:505هـ)، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف – مصر، ط4، (1966م).

12. دقيق الكلام الرؤية الإسلامية لفلسفة الطبيعة، للدكتور محمد باسل الطائي، مؤسسة كلام للبحوث والإعلام، ط2، (2018م).
13. زبد العقائد النسفية، لعبد المتعال عبد الوهاب أحمد عبد الهادي الصعيدي، المطبعة الرحمانية بالخرنفش – مصر، دون تاريخ طبعة.
14. سابغات كيف نتعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة، لأحمد يوسف السيد، مركز تكوين للدراسات والأبحاث/ المملكة العربية السعودية – الخُبَر، ط3 – (2017م).
15. كبرى اليقينيات الكونية، لمحمد سعيد البوطي، دار الفكر، ط8، (1997م).
16. كون من لا شيء، للرونس كراوس، ترجمة: غادة الحلواني، منشورات الرمل – مصر، ط1، (2015م).
17. لسان العرب، محمد بن مكرم من علمه أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الانصاري، الرويقعي الأفريقي (ت:٧١١هـ)، دار صادر– بيروت، ط3، (1414هـ).
18. لماذا أنا ملحد، لإسماعيل أحمد أدهم، مطبعة التعاون – مصر/ الإسكندرية، ط1، (1937م).
19. محاضرة عن احتياج الكون لمشغل للدكتور محمد الطائي عبر موقع اليوتيوب: (1g2s1https://urli.info/)، تاريخ آخر زيارة (2025/12/27م) الساعة (3:00ص).
20. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت:606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، (1999م).
21. مقابلة شخصية للدكتور محمد الطائي من قبل قناة المجد الفضائية عبر موقع اليوتيوب: (mPso1https://urli.info/) تاريخ آخر زيارة (2025/12/26م) الساعة (3:30ص).
22. مقال: لماذا هو ملحد؟، لفتحي محمود، مؤسسة الأهرام، الثلاثاء 25 محرم 1436هـ، الموافق 18 نوفمبر 2014م، السنة 139، العدد 46733.
23. منهاج الأدلة في عقائد الملة، لمحمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد الأندلسي (ت:595هـ)، تحقيق: محمود قاسم، مكتبة الأنجلو المصرية – مصر، ط2، (1964م).